Publication	Al Masreya
Date	November 11, 2016
Circulation	20,000
Country	Egypt
Article Type	Drug-Related News
Headline	Drug prices likely to go up 30% following CBE’s currency flotation move
Page	09
Reporter	Nadia Abu Al Enein

30 % زيادة محتملة

«المركزى» يحرر الجنيه.. ويلقى بالدواء فى سجن الدولار!

«مطالبات بزيادة أسعار الدواء، ومعاناة من نقص العلاجات» أعباء جديدة يتحملها المواطن المصرى، خاصة بعد قرار البنك المركزى بتحرير سعر صرف الجنيه، وارتفاع سعر الدولار أمامه للضعف، حيث واكب ذلك القرار، قرارات أخرى اتخذتها عدد من شركات الأدوية، حيث منع بعضهم خروج الأدوية من المخازن، وتحديد «كوتة» لكل صيدلية على الأدوية المستوردة.

عدد من الصيادلة عبروا عن قلقهم بالفعل جراء بعض القرارات التى اتخذتها شركات الأدوية وتحديد «كوتة» لكل صيدلية على الأدوية المستوردة. مازن شلبي، صاحب أحدى الصيدليات، يقول لـ«المصرية»، إن هناك ٥ أنواع من الإنسولين، لا تنتج مصر إلا نوع واحد منهم لا يصلح لعلاج كافة حالات مرض السكري، مما يجعل المستورد لا بديل له، مؤكداً أن المرضى لا يوجد لديهم ثقة فى الإنسولين المصرى.

وأكد أن نظام «الكوتة» طُبق بالفعل بعد يومين من قرار تعويم الجنيه، بـ٥ علب من كل نوع فقط طوال الشهر، متسائلا: «٥ علب يمكن أن يتم بيعها فى خلال ٥ أيام، ماذا سيفعل المرضى باقى الشهر؟».

يتفق دكتور مازن مع مطالبات الشركات بزيادة أسعار الأدوية، خاصة لزيادة سعر الدولار من ٨ جنيهات إلى ١٦ جنيه ما يعنى نسبة زيادة ١٠٠٪، موضحاً أن الأدوية زادت منذ أشهر ٢٠٪ ومع الزيادة المتوقعة ٣٠٪ حالياً يعنى أن الأدوية ستتحمل نسبة زيادة ٥٠٪ خلال ٦ أشهر، فى الوقت الذى ارتفع فيه الدولار للضعف.

وتابع: «فى حالة عدم زيادة أسعار الأدوية، الحل الثانى سيكون وقف الاستيراد وهو ما يعنى كارثة»، مؤكداً أن الأزمة ليست الإنسولين فقط ولكن كافة الأدوية المستوردة التى دخلت نظام الكوتة، كأدوية القلب والكلى والسرطان لا يوجد لها بدائل مصرية.

صيدلية على الأدوية المستوردة.

عدد من الصيادلة عبروا عن قلقهم بالفعل جراء بعض القرارات التى اتخذتها شركات الأدوية وتحديد «كوتة» لكل صيدلية على الأدوية المستوردة. مازن شلبي، صاحب أحدى الصيدليات، يقول لـ«المصرية»: إن هناك ٥ أنواع من الإنسولين، لا تنتج مصر إلا نوع واحد منهم لا يصلح لعلاج كافة حالات مرض السكري، مما يجعل المستورد لا بديل له، مؤكداً أن المرضى لا يوجد لديهم ثقة فى الإنسولين المصرى.

وأكد أن نظام «الكوتة» طُبق بالفعل بعد يومين من قرار تعويم الجنيه، بـ٥ علب من كل نوع فقط طوال الشهر، متسائلا: «٥٠ علب يمكن أن يتم بيعها فى خلال ٥ أيام، ماذا سيفعل المرضى باقى الشهر؟».

يتفق دكتور مازن مع مطالبات الشركات بزيادة أسعار الأدوية، خاصة لزيادة سعر الدولار من ٨ جنيهات إلى ١٦ جنيه ما يعنى نسبة زيادة ١٠٠٪، موضحاً أن الأدوية زادت منذ أشهر ٢٠٪ ومع الزيادة المتوقعة ٣٠٪ حالياً يعنى أن الأدوية ستتحمل نسبة زيادة ٥٠٪ خلال ٦ أشهر، فى الوقت الذى ارتفع فيه الدولار للضعف.

وتابع: «فى حالة عدم زيادة أسعار الأدوية، الحل الثانى سيكون وقف الاستيراد وهو ما يعنى كارثة»، مؤكداً أن الأزمة ليست الإنسولين فقط ولكن كافة الأدوية المستوردة التى دخلت نظام الكوتة، كأدوية القلب والكلى والسرطان لا يوجد لها بدائل مصرية.

دكتورة حنان عبدالعليم، صيدلانية بمحافظة أسيوط، توضح أن معظم شركات الأدوية أرسلت للصيدليات بوقف توريد الأدوية المستوردة لها، والتى تمثل ٦٠٪ من إجمالى الأدوية، وبعضها ليس له بديل مصري، مشيرة إلى أن الشركات كانت تستورد من قبل بـ ٨ جنيهات، ولكن السعر وصل ١٥ جنيهاً الآن، وهو ما خلق رغبة لدى الشركات بعدم تحمل الخسائر.

وانتقدت حنان قرار «الكوتة» للأدوية لكل صيدلية خاصة فيما يتعلق بالإنسولين، موضحة أن الأدوية غير متوفرة بالأسواق، يبقى أبرزها أمبولات التخدير «بروبوفال، انشرفال» المستخدمة بشكل أساسى فى العمليات، فضلاً عن «كارثة» المحاليل التى نعانى منها منذ شهور، واختفاءها ووصول سعر الكرتونة من ٨٠ جنيهاً إلى ٧٠٠ فى السوق السوداء، مما يعنى زيادة أكثر من ٧ أضعاف، وكذلك الأدوية اللازمة لغسيل الكلى، حقن الـRH التى وصل سعرها إلى ١٥٠٠ جنيه وبعضها مفشوش.

تتفق معها نورهان خليل، صيدلانية بالإسكندرية، فى نقص «الكوتة» المخصصة لكل صيدلية، موضحة أن الشركة المصرية للأدوية الحكومية هى المسئولة عن استيراد الأدوية أبلغت الصيدليات بالكوتة منذ اليوم الأول لتعويم الجنيه، مؤكدة أن الإنسولين المصرى يرفض المرضى تناوله لضعف مفعوله.

وأشارت إلى أن هناك أدوية مستوردة ليس لها بدائل أصبحت غير متوفرة للشهر الرابع من ضمنها «كيتوستريل» الخاص بمرضى الكلى، موضحة أن سعر العبوة كان ٢٠٠ جنيهاً وصل فى السوق السوداء الآن إلى ألف جنيه، وكذلك معظم الأدوية المعالجة لمرضى السرطان.

توضح أن نقص الأدوية كان بسبب أزمة الاستيراد ونقص الدولار، لكن بعد تعويم الجنيه سترتفع الأسعار نتيجة استراد ٩٥٪ من المواد الفعالة فى الأدوية، متسائلة: «كيف ستحدد وزارة الصحة تسعيرة جبرية ثابتة وسط صعود سعر الدولار المستمر؟».

محمود فؤاد، رئيس المركز المصرى للحق فى الدواء، يعتبر أن تحديد كوتة للصيدليات سبب أزمة خاصة فى الإنسولين، وذعرا بسبب وجود ٨ ملايين مريض بالسكري، لا يستطيعون الاستغناء عنه، وبشكل عام أغلقت بعض الشركات المخازن بعد تحرير سعر صرف الجنيه فى انتظار تسعيرة جديدة.

أضاف أن بعض الشركات لديها مطالب بزيادة سعر الدواء ٣٠٪ لتعويض الفجوة التى حدثت بزيادة سعر الدولار ليتمكنوا من مواصلة العمل، مشيراً إلى أن المريض هو من سيدفع الفاتورة كاملة فى النهاية.

وطالب فؤاد الحكومة بمحاولة إيجاد حلول أخرى غير رفع سعر الأدوية حتى لا يتكفل المريض فى النهاية بتلك الفواتير، أو الدخول بجزء من الدعم من قبل الدولة فى صناعة الأدوية، معلقا: الدولة فى النهاية تضحى بالمواطن ولا تقف أمام شركات الأدوية وهو ما ظهر فى نقص الأدوية التى يطلق عليها «المؤثرة على الحياة» منذ أربعة أشهر دون حلول.

يشرح أسامة رستم، نائب رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة الأدوية، أن أسعار الأدوية تخضع للتسعيرة الجبرية من وزارة الصحة، لا يمكن لشركة رفع الأسعار من تلقاء نفسها، مؤكداً أن الغرفة تدرس حالياً تأثير التعويم على صناعة الدواء، وقدرتهم على توفيره، خاصة إذا كان القرار سيتسبب فى خسائر لشركات الأدوية مما يعنى وجود أزمة.

يؤكد أن الشركات لديها أزمة فى توفير الأدوية قبل قرار تعويم الجنيه، فالبنك المركزى لم يكن قادراً على توفير الاعتمادات المخصصة للشركات للاستيراد بالسعر الرسمي، موضحاً أن الغرفة رصدت ١٦٠٠ دواء ناقص فى الأسواق من بينها ٣٥ نوعا ليس لها بدائل، ويمثل عدم وجودهم مشكلة للمريض المصرى.

يقول على عوف، رئيس شعبة الأدوية باتحاد الغرف التجارية، إن صناعة الأدوية معتمدة على الاستيراد بشكل كامل ٩٥٪ من المادة الفعالة وكذلك الأوراق المستخدمة فى صناعة علب الدواء، موضحاً أن المصانع وفق هذا الوضع مهددة بالإغلاق.

اقترح عوف عدد من الحلول من بينها رفع سعر الأدوية بنسبة ٤٠٪، وتوفير التأمين الصحى لغير القادرين كى لا يتحملوا أعباء أخرى، ووضع سعر استرشادى للأدوية فالشركات لا يمكنها تحمل فرق سعر زيادة الدولار.

أكد عوف أن سعر الدواء لن يكون ثابتاً نتيجة تارجح سعر الدولار بشكل مستمر، موضحاً أن مشكلة الإنسولين جاءت نتيجة رفع البنك المركزى يده عن توفير الاعتمادات للشركة المصرية للأدوية المستوردة له، بعد تحرير سعر الصرف مما جعلها تضطر لتحديد الكوتة لتوقف الاستيراد فى الوقت الحالي، حتى يتم حل الأزمة.

أشار عوف أن وزارة الصحة ترفض زيادة الأسعار، وهو ما يعنى أن الدواء سينقص لا محالة، مضيفاً أن أزمة الأدوية الناقصة كانت بها انفراجة قبل أسبوعين من قرار التعويم بالتزام البنك المركزى بتوفير الدولار، ولكن بصدور القرار عاد الوضع لنقطة الصفر، منهياً حديثه: «الأزمة ستتفاقم لا محالة».

نادية أبوالعينين